وسط هجمات عنيفة في مأرب أجبرت مئات الأسر على النزوح

اليمن يطلب حزماً دولياً لوقف تصعيد الحوثيين وإرغامهم على السلام

وسط استمرار الهجمات الحوثية على مناطق متفرقة من محافظة مأرب (شرق صنعاء) وثقت تقارير إنسانية نزوح مئات العائلات هربا من القصف الحوثي والصاروخي لا سيما في جنوب المحافظة، فيما طالبت الحكومة الشرعية المجتمع الدولي بموقف حازم لوقف التصعيد وإرغام الميليشيات على السلام.

هذه التطورات جاءت في وقت بدأ فيه المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ مهمته رسميا على أمل أن ينجح في تحقيق ما أخفق فيه المبعوثون الثلاثة السابقون، لجهة إحلال سلام مستدام يطوي صفحة الأزمة اليمنية المتفاقمة للسنة السابعة.

وذكرت المصادر الرسمية أن رئيس الحكومة معين عبد الملك ناقش في الرياض مع السفير الفرنسي لدى بلاده جان ماري صفا، «المستجدات الجارية في إطار الموقف الدولي الموحد للوصول إلى حل سياسي، ودعم المبعوث الأممي الجديد لإنجاز مهمته بما يؤدي إلى إحلال السلام ووضع حد لمعاناة اليمنيين، والتنسيق المشترك في هذا الجانب بما في ذلك الضغط على ميليشيا الحوثي الانقلابية وداعميها في طهران لوقف هجماتها على المدنيين والنازحين في مأرب واستهداف الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية».

ونقلت وكالة «سبأ» أن عبد الملك «جدد حرص الحكومة الشرعية على السلام وحقن دماء اليمنيين، وأشار إلى ما قدمته من تنازلات في سبيل ذلك يقابلها في كل مرة تعنت ورفض ميليشيا الحوثي بتوجيهات من داعميها في إيران. واتهم رئيس الحكومة اليمنية طهران بأنها «كانت ولا تزال سبب أساسي في الدمار والخراب الذي لحق باليمن وما يعانيه من نزيف مستمر في الدماء ومن الكارثة الإنسانية الأسوأ في العالم.

وقال عبد الملك إن «التصعيد العسكري للحوثيين واستهداف المدنيين والنازحين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، مؤشر على مضي هذه الميليشيا في حربها وعدم انصياعها لخيار السلام، ما يتطلب موقفا دوليا حازما وواضحا».

ووفق ما ذكرته المصادر الرسمية أشار عبد الملك إلى التطورات الجارية على صعيد استكمال تنفيذ اتفاق الرياض، وعودة الحكومة بكامل قوامها لممارسة مهامها في الداخل، والخطط القائمة للاهتمام بالوضع الاقتصادي والخدمي، وتخفيف معاناة المواطنين، والدعم الدولي المطلوب للإسهام في إنجاح عمل الحكومة، مؤكدا أن الأخيرة ماضية بالتوازي مع معركتها العسكرية لاستكمال استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، في خطتها لتنفيذ الإصلاحات ومكافحة الفساد وبناء مؤسسات الدولة والحفاظ عليها.

ونسبت وكالة «سبأ» للسفير الفرنسي أنه جدد «موقف بلاده الداعم والمؤيد للحكومة اليمنية الشرعية، وحرصها على إنجاح مهمة المبعوث الأممي الجديد، بما يؤدي إلى الحل السياسي وإنهاء الحرب».

على الصعيد الميداني، أفادت مصادر ميدانية باستمرار الميليشيات الحوثية في تصعيدها الذي استأنفته منذ نحو أسبوع في مختلف جبهات محافظة مأرب، مع استمرار تدفق النازحين هربا من القذائف والصواريخ لا سيما من القرى في مناطق مديرية رحبة.

وتقول المصادر إن قوات الجيش والمقاومة الشعبية أفشلت محاولات هجومية لميليشيا الحوثي المتمردة المدعومة من إيران، غرب محافظة مأرب، عندما حاولت مجاميع من عناصر الميليشيا الحوثية، التقدم باتجاه مواقع في جبهة المشجح.

وبحسب ما نقله الموقع الرسمي للجيش، أسفر الاستهداف «عن مصرع وجرح عدد من تلك العناصر، فيما لاذ من نجا منهم بالفرار، بالتزامن مع قيام مدفعية الجيش، باستهداف تعزيزات الميليشيا القادمة إلى منطقة المواجهات، وتدمير عدد من الآليات القتالية والعربات، ومصرع من كان على متنها».

وذكر الموقع العسكري أن مقاتلات تحالف دعم الشرعية استهدفت بعدة غارات مواقع وتجمعات متفرقة للميليشيا المتمردة، في محيط محافظة مأرب، وكبدتها خسائر في الأرواح والعتاد.

في السياق نفسه كان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي أجرى اتصالا هاتفيا بمحافظ مأرب سلطان العرادة للوقوف على التطورات الميدانية والعسكرية، بما في ذلك قصف الحوثيين للأعيان والمنازل والأسر والأبرياء ومناطق النزوح.

ونقلت المصادر الرسمية أن هادي «أشاد بانتصارات الجيش والمقاومة في معارك التحرير التي تستهدف استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وأكد على قدرة وتلاحم الشعب في جميع المحافظات، وفي مقدمها مأرب، على تحقيق النصر على ميليشيات الحوثي الإيرانية، بدعم وإسناد من دول تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية».

في غضون ذلك تواصلت عمليات نزوح الأسر هربا من الهجمات الحوثية بالصواريخ والقذائف في جنوب مأرب، حيث أفادت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في مأرب (حكومية) بأن رصدت انتهاكات جسيمة نفذتها ميليشيا الحوثي بحق النازحين والمجتمع المضيف في مديرية رحبة.

قتال عنيف في مأرب

انتخابات المغرب.. بنكيران يحذر من «شيء يُحَضّر في الخفاء»

قال عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية السابق (2011–2017)، إنه يشعر أن «هناك شيء يُحَضّر في الخفاء (لم يذكره) بخصوص انتخابات 8 سبتمبر الجاري». وفي ذلك التاريخ تشهد المملكة انتخابات برلمانية ومحلية تشتد المنافسة على صدارة نتائجها بين حزبي «العدالة والتنمية» (125 نائبا بمجلس النواب الغرفة الأولى للبرلمان من أصل 395) و«التجمع الوطني للأحرار» (شريك بالائتلاف الحكومي– 37 نائبا)، بقيادة وزير الفلاحة، عزيز أخنوش.

وأضاف بنكيران، الأمين العام السابق لحزب «العدالة والتنمية» (قائد الائتلاف الحكومي)، في بث مباشر عبر صفحته بـ«فيسبوك»: «لا أدري هل سيغير ذلك الذي يتم التحضير له من المعطيات أم لا، لكن أجزم أن ما يرتب له ليس في صالح البلد».

وللمرة الأولى في تاريخ المغرب، يقود «العدالة والتنمية» الحكومة منذ عام 2011، إثر فوزه في انتخابات برلمانية شهدتها المملكة في ذلك العام، ثم في 2016.

وتابع: «كنت قررت ألا أشارك في الدعاية الانتخابية بشكل أو بآخر (لعدم رضاه عن بعض سياسات حزبه)، ولكن اث جعلتني أستشعر أنه من الواجب علي أن أساهم ولو بمقدار».

وأردف: «الانتخابات لن تكون شيئا ثانويا في المغرب، بل هي أساسي وتعطى الفرصة للمواطن مرة في كل خمس سنوات ليختاروا من سيتولى المسؤولية». وزاد بقوله: «أيها المغاربة، خذوا الاحتياط بخصوص من سيصبح غدا رئيس حكومتكم وأنتم تدلون بأصواتكم».

ووجه بنكيران انتقادا إلى الأمين العام لحزب «التجمع الوطني للأحرار»، عزيز أخنوش، قائلا: «بين عشية وضحاها أصبح مطروح علينا التصويت عليه باعتباره رئيس الحكومة المحتوم، بعدما قاطع المغاربة شركاته». وفي 2018، شهد المغرب حملة شعبية لمقاطعة منتجات ثلاث شركات، إحداها يمتلكها أخنوش وتبيع الوقود، وذلك للمطالبة بتخفيض الأسعار. وأضاف بنكيران: «أقول للمغاربة، قوموا لتصوتوا بكثافة، لا تسمعوا لمن يقول لكم قاطعوا، فإنهم لا يفهمون».

واستطرد: «على المغاربة الشرفاء التصويت بكثافة، صوتوا على من شئتم، وأنا سأصوت على حزب العدالة والتنمية».

وفي أكثر من مناسبة، اتهم قياديون في «العدالة والتنمية» (مرجعية إسلامية) أطرافا لم (يسمونها) بالعمل على تشويه الحزب ومنعه من تشكيل الحكومة المقبلة.

وبجانب «العدالة والتنمية» و«التجمع الوطني للأحرار»، يبرز في المشهد السياسي كقوة انتخابية حزبا «الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال»، وهما معارضان ويمتلكان 102 نائبا و46 نائبا على التوالي.

الصومال: قرار بإقالة رئيس المخابرات ينذر بنشوب أزمة دستورية

أصدر رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، قرارا بإقالة رئيس جهاز الاستخبارات فهد ياسين، فيما واجه القرار معارضة رئيس البلاد محمد عبدالله فرماجو، ما ينذر بنشوب أزمة دستورية.

ووفق بيان لرئيس الوزراء الصومالي، «تقرر إيقاف رئيس المخابرات الصومالية فهد ياسين حاج عن العمل وتعيين بشير محمد جامع خلفا له».

وأفاد البيان بأن «القرار جاء بعد إمهال رئيس المخابرات الصومالية 48 ساعة، للكشف عن مصير إكرام تهليل، الموظفة في جهاز الاستخبارات الصومالية، والتي اختفت منذ يونيو الماضي».

ودعا البيان «رئيس المخابرات السابق فهد ياسين إلى تسليم المسؤولية لرئيس المخابرات الجديد في غضون 3 أيام اعتبارا من ()».

كما كلف النيابة العسكرية بـ«إجراء تحقيق شفاف وشامل في قضية اختفاء موظفة المخابرات إكرام تهليل، وتقديم نتائج التحقيق بشكل فوري ومحاسبة المتورطين في هذا الملف أمام المحاكم الصومالية».

وفي المقابل، عارض الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو، في بيان، قرار إقالة رئيس المخابرات فهد ياسين، معتبرا إياه «منافيا للدستور المؤقت» في بلاده.

وأمر فرماجو رئيس المخابرات فهد ياسين بـ«الاستمرار في عمله وتقديم نتائج التحقيقات حول قضية الموظفة إكرام تهليل إلى مجلس الأمن الوطني بعد تحديد أول جلسة للقضية».

إدانات دولية لـ «انقلاب غينيا» وعزل الرئيس

أدانت الولايات المتحدة اث التي وقعت في العاصمة الغينية كوناكري، حيث أطاح على ما يبدو جنود من القوات الخاصة بالرئيس الذي يحكم البلاد منذ فترة طويلة.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان إن العنف وأي إجراءات خارجة عن الدستور لن تؤدي إلا إلى تراجع فرص غينيا في السلام والاستقرار والازدهار.

وجاء في البيان أن «الولايات المتحدة تدين أحداث في كوناكري».

وأضاف أن «هذه الإجراءات يمكن أن تحد من قدرة الولايات المتحدة وشركاء غينيا الدوليين الآخرين على دعم البلاد وهي تتجه نحو الوحدة الوطنية ومستقبل أكثر إشراقاً للشعب الغيني».

قال المجلس العسكري الذي استولى على السلطة في غينيا على ما يبدو،)، إن الرئيس ألفا كوندي لم يتعرض لأذى، وإن سلامته مضمونة وإنه سُمح له بالاتصال بأطبائه، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء. وقالت مجموعة جنود القوات الخاصة، التي احتجزت كوندي صباح بعد ساعات من إطلاق نار كثيف في العاصمة، إنهم استبدلوا حكام المناطق ليحل محلهم قادة عسكريون، وأعلنوا وقف العمل بالدستور وإقالة الحكومة وإغلاق حدود البلاد البرية والجوية، وفرض حظر تجول في جميع أنحاء البلاد.

ودُعي الوزراء ورؤساء المؤسسات المنتهية ولايتهم إلى اجتماع، صباح غد () في البرلمان، بحسب ما أفادوا في بيان بثه التلفزيون الحكومي، وقالت المجموعة: «أي تقاعس عن الحضور سيعتبر تمرداً ضد لجنة التجمع الوطني والتنمية»، وهو الاسم الذي اختارته لنفسها.

نصف مليون هندي يحتجون على قوانين زراعية

تجمع مئات الآلاف من المزارعين في ولاية أوتار براديش، أكبر ولاية هندية من حيث عدد السكان) في أكبر احتشاد حتى الآن في سلسلة من المظاهرات المستمرة منذ أشهر، للضغط على حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي لإلغاء ثلاثة قوانين زراعية جديدة.

وذكرت الشرطة المحلية أن ما يربو على نصف مليون مزارع شاركوا في الاحتجاج بمدينة مظفر ناجار، وفق وكالة رويترز. وقال راكيش تيكايت، أحد قادة المزارعين البارزين، إن المظاهرة في ولاية أوتار براديش التي يغلب عليها الطابع الزراعي ويقطنها 240 مليون نسمة ستبعث الحياة مجددا في الحركة الاحتجاجية.

وأضاف: «سنكثف احتجاجنا بالذهاب إلى كل مدينة وبلدة في أوتار براديش لإيصال رسالة مفادها أن حكومة مودي مناهضة للمزارعين». وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية، احتج عشرات الألوف من المزارعين على الطرق السريعة الرئيسية المؤدية إلى العاصمة نيودلهي لمعارضة القوانين، في أطول احتجاج لمزارعي الهند ضد الحكومة.

الجبهة الوطنية للمقاومة أكدت أن المعركة «ستستمر»

«طالبان» تعلن «السيطرة الكاملة» على وادي بنجشير

سيطرة طالبان على بنجشير

أعلنت حركة «طالبان» «السيطرة الكاملة» على وادي بنجشير حيث تشكلت مقاومة ضدها منذ سيطرتها على الحكم في أفغانستان منتصف أغسطس)، فيما ردّت الجبهة الوطنية للمقاومة أن المعركة ضد «طالبان» في الوادي «ستستمرّ».

وقال الناطق باسم الحركة ذبيح الله مجاهد في بيان: «مع هذا الانتصار، خرج بلدنا بشكل كامل من مستنقع الحرب. سيعيش الناس الآن بحرية وسلامة وازدهار».

وأضاف أن «متمردين قُتلوا والآخرين فروا. أُنقذ سكان بنجشير المحترمون من محتجزي الرهائن. نؤكد لهم أن أحداً لن يتعرض للتمييز. إنهم جميعاً إخواننا وسنعمل معاً من أجل بلد وهدف».

وكتبت الجبهة الوطنية للمقاومة على «تويتر» أنها تسيطر على «مواقع استراتيجية» في الوادي، مضيفة أن «النضال ضد طالبان وشركائها سيستمرّ».

ويقع وادي بنجشير الوعر والذي يصعب الوصول إليه، على مسافة 80 كيلومتراً من كابل. وكان آخر معقل للمعارضة المسلحة ضد «طالبان» التي سيطرت على الحكم في 15 أغسطس الماضي. وبعد أسبوعين، غادرت آخر القوات الأجنبية البلاد.

وتؤوي المنطقة الجبهة الوطنية للمقاومة، وهي معقل مناهض لـ«طالبان» منذ زمن طويل وقد ساهم القائد أحمد شاه مسعود في جعلها معروفة في أواخر التسعينات قبل أن يغتاله تنظيم القاعدة عام 2001.

وتضمّ الجبهة الوطنية للمقاومة بقيادة أحمد مسعود نجل القائد مسعود، عناصر من ميليشيات محلية، وكذلك عناصر سابقين في قوات الأمن الأفغانية التي وصلت إلى الوادي عندما سقطت سائر الأراضي الأفغانية بين أيدي «طالبان».

لم تسقط بنجشير يوماً بين يدي الفريق الآخر سواء تحت الاحتلال السوفياتي في الثمانينات، أو في فترة حكم «طالبان» الأول في التسعينات.

واقترحت الجبهة الوطنية للمقاومة ليل وقف إطلاق نار، بعد أنباء عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وقالت إنّها «اقترحت على (طالبان) وقف عمليّاتها العسكرية في بنجشير... وسحب قوّاتها. وفي المقابل سنطلب من قوّاتنا الامتناع عن أي عمل عسكري».

تركيا تنفي الاتفاق مع روسيا على دفعة ثانية من منظومة «إس، 400»

نفت مصادر في صناعة الدفاع التركية طلب أنقرة التزود بدفعة ثانية من منظومة الدفاع الجوي الصاروخية الروسية «إس – 400»، لكنها أبقت الباب مفتوحاً أمام احتمال التفاوض عليها في أي وقت.

ونقلت وسائل إعلام تركية ، عن تلك المصادر قولها: «هذا موضوع يمكن مناقشته في أي وقت، لكن ليس لدينا مثل هذا الطلب في هذه المرحلة». وذكر أحد المصادر أن «الجانب الروسي إما أنه يعلن نيته أو يحاول التلاعب بالتعاون الذي نقوم به مع الولايات المتحدة»، فيما اعتبر إشارة إلى أن موسكو ربما تستخدم قضية «إس – 400» للضغط على تركيا، في وقت تحاول تحسين علاقاتها مع الغرب.

وكان ألكسندر ميخيف، رئيس وكالة تصدير الأسلحة الروسية «(روسوبورون إكسبورت) أعلن مؤخراً أن الدفعة الثانية من صواريخ «إس – 400» ستتجه قريباً إلى تركيا.

وقال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، الأسبوع الماضي: «لسنا مترددين بشأن الحصول الدفعة الثانية من صواريخ (إس 400) من روسيا أو حول مواضيع مماثلة... لقد اتخذنا العديد من الخطوات مع روسيا فيما يتعلق بالمنظومة أو غيرها من مسائل الصناعات الدفاعية». واكتفى إردوغان بالقول إنه سيبحث الموضوع خلال لقاء قريب مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، لكنه لم يقدم تفاصيل أو يحدد مواعيد لإبرام اتفاق جديد.

ويستبعد مراقبون أن تتخذ أنقرة خطوات جديدة بشأن المنظومة الروسية، لا سيما في ظل عدم قدرتها على تفعيل البطاريات التي حصلت عليها في يوليو) 2019 حتى الآن، بسبب التوتر مع واشنطن والعقوبات التي فرضتها عليها، وكذلك بسبب عدم قبول حلف شمال الأطلسي (ناتو) اقتناء أحد أعضائه أسلحة من روسيا. ويعتبرون أن رؤية إردوغان لإقامة علاقات استراتيجية مع روسيا كبديل عن العلاقات المتدهورة مع الغرب أثبتت أنها ليست أكثر من مجرد حلم بعيد المنال، وأن أنقرة أدركت خلال السنوات الثلاث الماضية، خصوصاً، أن الخلافات مع موسكو حول قضايا مثل سوريا وليبيا والقوقاز وأوكرانيا ليست مستعصية على الحل فحسب، بل تشكل أيضاً مصادر للتوترات المحتملة بين البلدين إذا لم تتم إدارتها بعناية شديدة.

وذهب بعض هؤلاء المراقبين والمحللين، ومنهم الكاتب التركي سميح إديز، إلى أن إردوغان» أوقع نفسه في فخ صنعه بيده من خلال تسليم روسيا بطاقة يمكنها استخدامها لمحاولة التأثير على قرارات تركيا بقراره اقتناء منظومة للدفاع الجوي منها»، وأن الفكرة التي روج لها إردوغان وأنصاره، بأن تركيا وروسيا يمكنهما إقامة علاقات قوية في معارضة مشتركة للقوى الغربية، أثبتت أنها مغالطة كما كانت دائماً.

وأضاف إديز أن تركيا أدركت ذلك في وقت تواجه فيه مشاكل